

## الدرس الواحد والثمانون

الدليل الثالث:

وهو ما أورده المقدس الأربيلـي (قدس سره) لإثبات عدم جواز تقلـيد الميت ابتداءً وناقـش فيه في رسـالة جواز تقلـيد الميت، وحاصلـه أنـ المجـتـهد إذا مـات سـقط بـموته اعتـبار قوله شـرعاً بـحيـث لا يـعتـدـ بهـ، وـما هـذا شـأنـه لا يـجـوزـ الاستـنـادـ إـلـيـهـ شـرعاًـ.

وقد ورد نظير هذا الكلام من الفخر الرازي حيث تقدم قوله لا قول للميت، وكما واضح فـانـ هذا الدليل يتكون من مقدمتين: «المقدمة الأولى» لها صياغتان:

الصياغة الأولى: ما يمكن الاستفادة من الإجماع عليه، وهو أنـ الإجماع لا يـنـعـقـدـ بـوـجـودـ مجـتـهدـ وـاحـدـ مـخـالـفـ لـمـاـ ذـهـبـ إـلـيـهـ المشـهـورـ، وـلـكـنـ لوـ مـاتـ هـذـاـ مجـتـهدـ فـسـيـعـقـدـ الإـجـمـاعـ وـحـيـنـئـذـ يـكـونـ بـإـمـكـانـ الـاسـتـدـلـالـ بـهـ عـلـىـ الفـتـوـىـ وـخـاصـةـ عـلـىـ مـبـنـىـ الإـجـمـاعـ الدـخـولـيـ، وـهـذـاـ يـعـنـيـ أـنـ هـذـاـ مجـتـهدـ بـعـدـ مـوـتـهـ لـاـ اـعـتـبـارـ لـكـلـامـهـ وـفـتوـاهـ.

نظر الاستاذ: والآن لنرى هل أنـ المقدمة الأولى بهذه الصياغة صحيحة، أمـ لا؟ نقول: يـرـدـ عـلـىـ هـذـاـ الـبـيـانـ عـدـةـ إـشـكـالـاتـ:

الإشكال الأول: إنـ هـذـاـ الـبـيـانـ مـبـنـىـ عـلـىـ القـوـلـ بـالـإـجـمـاعـ الدـخـولـيـ فـيـ حـيـنـ أـنـ الإـجـمـاعـ لـدـىـ الـمـتـأـخـرـينـ هوـ مـنـ قـبـيلـ الإـجـمـاعـ الحـدـسـيـ، وـحـيـنـئـذـ لـوـ خـالـفـ أـحـدـ الـمـجـتـهـدـينـ أـوـ أـكـثـرـ فـلاـ يـمـثـلـ ذـلـكـ خـلـلـاـ فـيـ هـذـاـ الإـجـمـاعـ.

الإشكال الثاني: هناك فرق بين هذا الاستدلال وبين ما نحن فيه، وذلك أنـ محل الكلام هو ما إذا مـاتـ المـجـتـهدـ، فـهـلـ يـمـكـنـ لـلـآخـرـينـ الـاسـتـنـادـ بـكـلـامـهـ فـيـ الـحـكـمـ الشـرـعـيـ وـالـرـجـوعـ إـلـيـهـ؟ وـالـدـلـيلـ المـذـكـورـ يـتـحدـثـ عـنـ انـعـقـادـ الإـجـمـاعـ وـعـدـمـهـ، فـلـاـ يـدـلـ عـلـىـ سـقـوطـ قولـ المـيـتـ بـصـورـةـ مـطـلـقـةـ، وـالـحـالـ أـنـناـ نـبـحـثـ فـيـ سـقـوطـ قولـ المـيـتـ حـتـىـ فـيـ الـمـسـائـلـ الـخـلـافـيـةـ.

## صفـحـهـ 245

الإشكال الثالث: الإشكال يـرـدـ حـتـىـ بـعـدـ انـعـقـادـ الإـجـمـاعـ، فـعـنـدـماـ نـقـولـ بـانـعـقـادـ الإـجـمـاعـ عـنـدـ وـفـاةـ المـجـتـهدـ المـخـالـفـ، فـهـلـ يـكـونـ ذـلـكـ بـسـبـبـ سـقـوطـ اـعـتـبـارـ قولهـ؟ كـلـاـ، لأنـ سـقـوطـ اـعـتـبـارـ قولهـ يـكـونـ قـضـيـةـ سـالـبـةـ بـانـتـفـاءـ المـوـضـوـعـ منـ حـيـثـ عـدـمـ حـضـورـهـ بـيـنـ الـمـجـمـعـ كـمـاـ لـوـ لـمـ يـأـتـ إـلـيـ الـدـنـيـاـ مـنـ أـوـلـ الـأـمـرـ، فـالـإـجـمـاعـ يـنـعـقـدـ مـنـ دـوـنـ النـظـرـ إـلـيـ اـعـتـبـارـ قولهـ أـوـ عـدـمـ اـعـتـبـارـهـ.

الصياغة الثانية: ما ذـكـرـهـ الشـيـخـ الـأـنـصـارـيـ فـيـ بـيـانـ هـذـاـ الدـلـيلـ عـلـىـ وـجـهـ آـخـرـ، وـهـوـ أـنـ قولـ المـيـتـ إـذـاـ وـافـقـ قولـ أـحـدـ الـأـحـيـاءـ فـالـعـمـلـ بـقـولـهـ لـيـسـ تـقـليـداـ لـلـمـيـتـ بلـ تـقـليـداـ لـلـحـيـ، بـنـاءـ عـلـىـ دـعـمـ اـعـتـبـارـ تعـيـنـ المـفـتـيـ فـيـ التـقـليـدـ الـذـيـ هـوـ شـرـطـ الصـحـةـ وـالـعـمـلـ كـمـاـ لـعـلـهـ الـأـقـوىـ، وـإـنـ لـمـ يـوـافـقـ قولـ أـحـدـهـ كـانـ مـخـالـفـاـ لـلـأـقـوىـ، بـنـاءـ عـلـىـ حـجـيـةـ الإـجـمـاعـ مـنـ بـابـ الـظـنـ، فـالـتـقـليـدـ لـلـمـيـتـ دـوـنـ الـحـيـ لـاـ يـنـفـكـ عـنـ مـخـالـفـةـ الإـجـمـاعـ قـطـعاـ فـتـأـمـلـ.

نظر الاستاذ: ويمكن المناقشة في كلامه من وجوه:

الأول: تقدم أنَّ التقليد عبارة عن العمل استناداً إلى فتواي مجتهد معين فلو قال شخص أني أعمل بفتوى ذلك المجتهد الميت حتى لو كانت فتواه موافقة للأحياء، فهذا يعني تقليد ذلك الميت، وأمّا قوله بعدم لزوم تعيين المجتهد فهو من باب أنَّ التقليد يجب أن يكون عن حجَّة وأن يكون مطابقاً لقول أحد المجتهدين.

الثاني: قوله: «بناء على عدم اعتبار تعين المفتى بل يكفي أن يقع العمل مطابقاً لفتوى أحد المجتهدين الأحياء»، حيث يرد عليه إنَّ ذلك لا يعني تقليد الحي، بل هو تقليد غير معين، فلا هو تقليد للميت ولا تقليداً للحي، فلا معنى لقوله أنَّه ليس تقليداً للميت، بل تقليد للحي.

الثالث: إذا كان قول الميت مخالفًا لأقوال الزمان اللاحق، فيقول الشيخ أنَّه مخالف للإجماع، ولكن قول الميت إذا كان مخالفًا للإجماع زمانه يكون مضرًا، وأمّا لو لم يكن هناك إجماع في زمان الميت، فلا إشكال في قول الميت وفتواه،

## صفحه 246

فقوله: فالتقليد للميت لا ينفك عن مخالفة الإجماع، غير سديد، ولذا نجد الشيخ يقول في آخر كلامه: «فتأمل»، ولعل مراده من ذلك ما تقدم أعلاه.